

عنوان الرسالة

تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ
القرارات الإدارية



المقدمة

أصبح الذكاء الاصطناعي بمثابة تحد جديد للقانون في مستويات عدة منها صنع القرارات الإدارية نتج عن هذا التطور وجود رغبة لدى معظم الإدارات المعاصرة في نقل النشاط الإداري من واقعه التقليدي الورقي إلى الواقع الإلكتروني، والاستفادة القصوى من المستحدثات التكنولوجية وإجراءاتها الدقيقة والمتظمة في عملية إصدار القرارات وإدارة المرافق العمومية.

مشكلة الدراسة



تكمّن مشكلة الدراسة في اتخاذ قرارات ادارية خاطئة من قبل صناع القرار الاداري بالاعتماد على معلومات غير دقيقة ومغلوبة فضلاً عن وجود تباين واضح في مستوى الادارات التي تستخدم أنظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في اعمالها عن مستوى الادارات التقليدية ، أذ لابد من بيان التنظيم الاداري لهذه الادارات الحديثة والقاء الضوء على القرارات التي تتخذها هذه الادارات ومدى الاستفادة منها للتقليل من بيروقراطية العمل الاداري والتعرف على مظاهر الاختالف بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي لدى معالجة البيانات من قبل الإدارات واتخاذ القرارات الادارية



تساؤلات الدراسة

- ما دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي ونظم دعم القرار الإداري في جودة اتخاذ القرارات الإدارية ؟
- هل هناك تباين بين مستوى الإدارات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في أعمالها عن الإدارات التي تصدر قراراتها بالطريقة التقليدية ؟ وكيف أسهمت الاتمة في انجاز الأعمال الادارية داخل الادارة ؟ وماهي التشريعات النازمة لذلك ؟
- هل يختلف القرار الذي يتخذ باستخدام أنظمة التكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي عن القرارات الإدارية التقليدية ؟

أهداف الدراسة:

- تهدف الى التعرف الى دور استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في الأعمال القانونية لإدارة ، ولعل أبرزها (القرار الإداري) والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي لخصن أكبر كمية من المعلومات من خلال قاعدة بيانات.
- تهدف الى بيان دور التقنيات التكنولوجية الحديثة و مظاهر تأثيرها في الإدارة واتخاذ القرارات الإدارية.
- بيان الاستفادة من تطبيق الذكاء الاصطناعي على الإدارة .
- بيان مدى استفادة قادة الدول من البرامج والتطبيقات الحديثة والمساهمة في تطوير صناعة القرارات الإدارية من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي.
- اقتراح الحلول لتطوير عمل الإدارات باستخدام تطبيق الذكاء الاصطناعي

أهمية الدراسة

تحسين عمل الإدارة لتحقيق الرضى من قبل الافراد،فتسمح هذه الأدوات بتقديم الخدمة بشكل أسرع و بأقل تكلفة،كما أن هذه الأدوات تحقق شفافية أعلى في عمل الإدارة. إن حداثة التشريعات و قلة الدراسات المتناولة لهذا الموضوع يجعل الأسئلة المراد و نظراً للحاجة الملحة لمعرفة الآليات الجديدة (الإلكترونية) التي يمكن أن تستخدم في العملية الإدارية،و اتساع رقعة المعاملات الإلكترونية حول العالم على الصعيد الاداري بوجه خاص وغيرها من المعاملات الدولية،تتصاعد أهمية هذه الدراسة.

الحدود المكانية: تدور دراسة الباحثة حول تحليل نصوص القوانين والتشريعات الخاصة بنماذج الدول العربية.

الحدود الزمنية: تعتمد الدراسة زمنيا على التشريعات ونصوص القوانين في المملكة الأردنية والعراق وسيتم اللجوء الى بعض القوانين في الدول المقارنة والدول الغربية كلما دعت الحاجة لذلك وتشريعات الإدارة منذ صدورها ولغاية اعداد هذه الدراسة.

الحدود الموضوعية: لا يوجد في هذه الدراسة وموضوعاتها أي قيود تمنع من تعميم نتائجها، لذا فهناك إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة على مختلف الدول.



حدود الدراسة:

مصطلحات الدراسة:

الذكاء الاصطناعي: يتكون من كلمتين (Artificial – Intelligent)

الأولى تعني شيء مصنوع وغير طبيعي والثانية تعني الذكاء والقدرة المعرفية على الفهم والتركيز للفرد والتعلم من التجربة والعقل وتذكر المعلومات المهمة والتعامل مع متطلبات الحياة اليومية، و نلاحظ أن الذكاء يختلف عن التفكير، فالتفكير هو وسيلة تحليل وصياغة الأفكار ربما يكون الذكاء أقرب إلى التفكير الفعال.

القرارات الإدارية:

عرف الفقه الإداري القرار الإداري بأنه عمل قانوني نهائي يصدر من سلطة إدارية وطنية بإرادتها المنفردة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة وتترتب عليه آثار قانونية معينة .

القرار الإداري المؤتمت:

عمل قانوني صادرا من السلطة الإدارية بواسطة الوسيط الإلكتروني المؤتمت وهو وسيلة من وسائل التعبير عن إرادتها المنفردة ، بمقتضى القوانين والأنظمة وتترتب على إصداره آثارا قانونية .





منهجية الدراسة

استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال دراسة وتحليل نصوص القانون، والإجابة عن تساؤلات في مشكلة الدراسة ، والوصول إلى استنتاجات بغية تحقيق أكثر فائدة ممكنة، إن التحليل العلمي لن يحقق جدواه وفاعليته إلا بالمنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعلومة التي تعطي النتائج الكافية والهدف منها إيجاد الإشكالات والعمل على حلها.

التوصيات

ندعوا المشرع العراقي والاردني الى الالتفات الى ضرورة تحديث القوانين الموجودة في ظل تطبيق الذكاء الاصطناعي ووضع الانظمة والتشريعات التي تنظم الية اصدار القرارات الادارية بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي لغرض مواكبة التطورات الحاصلة في التحول نحو تطبيق انظمة الذكاء الاصطناعي .